القانون ببساطة
الأمان يبدأ بالمعرفة القانونية

U.G. LAW
المجموعة المتحدة للقانون نجاد اليمني وشركاه
NEGAD EL-SORAI & PARTNERS

مدونة المعايير المهنية للتغطية الصحفية والإعلامية لقضايا الهجرة واللجوء



أكتوبر ٢٠٢٦

تعبر الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا الدليل عن آراء مؤلفيه، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لسفارة سويسر.

أُعد هذا الدليل بدعم من سفارة سويسرا في مصر«.

مدونة المعايير المهنية

للتغطية الصحفية والإعلامية لقضايا الهجرة واللجوء

أُعدّت المدونة بالاستناد إلى أوراق خلفية أعدّها

إيهاب سلام

خبير قانوني في التشريعات الإعلامية

محمد سعد عبد الحفيظ

وكيل نقابة الصحفيين ورئيس لجنة التدريب والتطوير بالنقابة

تعقيبات الخبراء

أشرف ميلاد روكسي

محامٍ وخبير دولي في قضايا اللجوء والهجرة

حسام السكري

خبير إعلامي، والمدير السابق للقسم العربي في بي بي سي وياهو في الشرق الأوسط

صفاء عصام

الصحفية بجريدة الشروق

فيولا فهمي

الصحفية والمدربة والخبيرة الاعلامية

الدكتور مجدي عبد الحميد

مستشار المجلس القومي لحقوق الإنسان

محمد الباقر

محامٍ وخبير في قضايا اللجوء

اكتوبر ٢٠٢٦

شكر وتقدير

تتقدم المجموعة المتحدة للقانون
بخالص الشكر والتقدير إلى

الأستاذة فيولا فهمي
الصحفية والخبيرة الإعلامية

والأستاذ محمد الباقر
المحامي والخبير في قضايا اللجوء والهجرة

تقديرًا لما بذلاه من جهد كبير في تحرير

«مدونة المعايير المهنية للتغطية الصحفية والإعلامية لقضايا الهجرة واللجوء»،

وما قدماه من خبرات وإسهامات إعلامية وقانونية أسهمت في تدقيق مضمونها وصقل صياغتها، والجمع بين مقتضيات الممارسة المهنية واحترام حقوق المهاجرين واللاجئين.

وتعتز المجموعة بإسهامهما في إنجاز هذا العمل، ليكون مرجعًا عمليًا يساند الصحفيين والإعلاميين في تقديم تغطية دقيقة ومسؤولة، تصون الكرامة الإنسانية وتناهض التمييز والصور النمطية.

قائمة المحتويات

مقدمة	٥
أولا: المفاهيم والمصطلحات الأساسية	٦
ثانياً: المبادئ الحاكمة للمدونة	٩
ثالثا: مواد المدونة	١٢
أولًا: إعداد التغطية وجمع المعلومات	١٢
ثانيا: إنتاج ونشر المحتوى	١٣
ثالثا: التعامل مع الأشخاص والمصادر	١٤
رابعا: التوازن وعدم الوصم والتنميط	١٥
خامسا: التغطية الصحفية والإعلامية للفئات الأكثر عرضة للمخاطر	١٧
سادسا: خطاب الكراهية والمعلومات المضللة	١٨
سابعا: المساءلة والتصحيح	١٩
ملحق رقم ١: المعايير والضوابط المهنية عند تغطية قضايا اللجوء والهجرة	٢٠
ثامنا: تجنب الصور النمطية وخطاب الكراهية	٢٧
تاسعا: التغطية الإعلامية أثناء الأزمات والحوادث الكبرى	٢٧

مقدمة

تتسم قضايا الهجرة واللجوء بالتعقيد والحساسية، لتداخل أبعادها القانونية والحقوقية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتعدد دوافعها، من النزاعات والاضطهاد إلى الظروف الاقتصادية والعوامل البيئية وتغير المناخ.

كما ترتبط بالحماية الدولية وإتاحة الخدمات والاندماج والعلاقات مع المجتمعات المضيفة، ومن ثم فان تغطيتها تتطلب فهمًا دقيقًا للسياقات والأوضاع القانونية المختلفة، والتحقق من المعلومات والمصادر، واستخدام مصطلحات واضحة ولغة محايدة، مع تجنب التعميم والوصم والصور النمطية وخطاب الكراهية، وحماية كرامة الأشخاص وخصوصيتهم وسلامتهم، خاصة الأكثر عرضة للمخاطر.

وتوفر هذه المدونة إطارًا مهنيًا استرشاديًا للصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية في جميع مراحل التغطية، من التخطيط وجمع المعلومات إلى المقابلات وإنتاج المحتوى والنشر ومتابعة آثاره، مع مراعاة الموافقة المستنيرة وتصحيح الأخطاء والتحديث عند الحاجة.

وتستند المدونة إلى التشريعات والقواعد والمعايير المهنية المصرية، والصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، والأدلة والتوجيهات المهنية الدولية ذات الصلة.

نطاق التطبيق

تُطبق هذه المدونة بوصفها إطارا مهنيا استرشاديا للتغطية الصحفية والإعلامية لقضايا الهجرة واللجوء، بمختلف أشكالها ووسائطها، وتشمل الصحافة المطبوعة والرقمية والإذاعة والتلفزيون والمحتوى المرئي والمسموع ومنصات التواصل الاجتماعي وغيرها من أشكال النشر الإعلامي، وتسترشد بها المؤسسات الإعلامية والصحفيون والإعلاميون في مختلف مراحل العمل الصحفي، مع مراعاة التشريعات والقواعد المهنية الملزمة ذات الصلة، ودون أن تحل أحكامها محل الالتزامات القانونية أو المهنية المقررة بموجبها.

أولا: المفاهيم والمصطلحات الأساسية

في هذا القسم، تُقدم المدونة تعريفا لأهم المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بقضايا الهجرة واللجوء، مع توضيح دلالاتها القانونية والمهنية، وبيان الفروق بين المصطلحات المتقاربة التي قد يترتب على الخلط بينها توصيف غير دقيق للأشخاص أو أوضاعهم القانونية والحقوقية.

وتستند التعريفات الواردة في هذا القسم، بحسب طبيعة كل مصطلح، إلى الصكوك والقواعد ذات الصلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وإلى التشريعات الوطنية ذات الصلة

*__طالب اللجوء__: هو الشخص الذي يسعى إلى الحصول على الحماية الدولية، وقد تقدم بطلب للحصول على صفة لاجئ أو أي شكل آخر من أشكال الحماية الدولية، ولم يُبت في طلبه بصورة نهائية، ولا يُعد كل طالب لجوء لاجئا بالضرورة ما لم يستوف المعايير القانونية ذات الصلة.

*__اللاجئ__: هو كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد على أساس العِرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي، ولا يستطيع أو لا يرغب، بسبب ذلك الخوف، في الاستفادة من حماية ذلك البلد، ولا يُشترط لاكتساب الشخص صفة اللاجئ أن يكون قد حصل بالفعل على اعتراف رسمي بهذه الصفة، إذ تُحدد هذه الصفة وفق المعايير والإجراءات المنصوص عليها في القانون الوطني والقانون الدولي ذي الصلة، ويُعد الشخص الذي تقدم بطلب للحصول على الحماية الدولية ولم يُبت في طلبه بصورة نهائية طالب لجوء إلى حين تحديد وضعه وفق الإجراءات المعمول بها.

*__النازح__: هو الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين أُجبروا أو اضطروا إلى الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، نتيجة للنزاعات المسلحة أو حالات العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي يسببها الإنسان، أو لتجنب آثارها، من دون عبور حدود دولة معترف بها دوليا.

*__المهاجر__: هو مصطلح عام يُستخدم لوصف الشخص الذي ينتقل من مكان إقامته المعتاد، سواء بصورة مؤقتة أو دائمة، ولأسباب متعددة، اقتصادية أو اجتماعية أو أسرية أو أمنية أو بيئية أو غيرها، وبغض النظر عن وضعه القانوني أو ما إذا كان انتقاله طوعيا أو قسريا، ولا يوجد تعريف قانوني دولي موحد وشامل لمصطلح المهاجر.

*__الهجرة غير النظامية__: هي حركة الأشخاص خارج القوانين أو اللوائح أو الاتفاقات الدولية التي تنظم الدخول إلى دولة الأصل أو العبور أو المقصد أو الخروج منها، وتشمل، بحسب الحالة، الدخول أو الإقامة أو الخروج من الدولة دون استيفاء المتطلبات القانونية أو الإدارية ذات الصلة.

*__الأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم__: هم الأطفال دون الثامنة عشرة؛ ويُقصد بغير المصحوبين من انفصلوا عن والديهم وأقاربهم الآخرين، ولا يرعاهم بالغ مسؤول عنهم قانونًا أو عرفًا. أما المنفصلون عن ذويهم، فهم من انفصلوا عن والديهم أو مقدم الرعاية القانوني أو المعتاد، وقد يكونون برفقة أقارب آخرين. وقد يحدث الانفصال في ظروف مختلفة، منها النزاعات والعنف والاضطهاد وحالات الطوارئ والأزمات.

*__الإعادة القسرية__: هي إعادة شخص، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى دولة أو إقليم قد يتعرض فيه لخطر الاضطهاد أو التعذيب أو غيره من أشكال الضرر الجسيم أو الذي لا يمكن جبره، ويُحظر هذا الفعل بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية، وهو مبدأ أساسي في قانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا يقتصر على حالات الإعادة المباشرة بل يشمل أيضا صور الإعادة غير المباشرة، كالنقل إلى دولة ثالثة يُحتمل أن تعيد الشخص بدورها إلى مكان يواجه فيه ذلك الخطر.

*__الاتجار بالبشر__: هو تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم، باستخدام القوة أو التهديد بها أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو حالة الضعف أو تقديم أو تلقي مبالغ أو مزايا للحصول على موافقة شخص يملك السيطرة على شخص آخر، وذلك بغرض استغلالهم، ويشمل ذلك الدعارة وغيرها من أشكال الاستغلال الجنسي، والعمل أو الخدمات القسرية، والاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، والاستعباد، أو نزع الأعضاء، وبالنسبة إلى الأطفال، يتحقق الاتجار بهم لغرض الاستغلال حتى دون استخدام أي من الوسائل المذكورة.

*__العودة الطوعية__: هي عودة الشخص إلى بلده الأصلي أو بلد العبور أو بلد ثالث، بناء على إرادته الحرة والمستنيرة، سواء بصورة مستقلة أو بمساعدة جهة مختصة، مع توافر معلومات كافية وعدم وجود إكراه أو ضغوط تجعل العودة قسرية بصورة فعلية.

***الهجرة القسرية:** يُستخدم المصطلح لوصف حركة أو انتقال ينطوي، في دوافعه أو ظروفه، على القوة أو الإكراه أو الإجبار عن أماكن إقامتهم المعتادة بسبب عوامل خارجية تخرج عن إرادتهم، مثل النزاعات المسلحة أو الحروب أو الاضطهاد السياسي أو العرقي أو الكوارث الطبيعية والبيئية أو الاضطرابات الخطيرة للنظام العام أو عدم رغبة الدولة في حماية حقوق مواطنيها.

***عديم الجنسية:** هو الشخص الذي لا تعتبره أي دولة مواطنا فيها بموجب قوانينها، ولا يعني انعدام الجنسية بالضرورة أن الشخص لا يحمل أي وثيقة إثبات شخصية، كما لا يعني تلقائيا أنه لاجئ، فقد يكون الشخص عديم الجنسية داخل بلده أو خارجها، وقد يكون في الوقت نفسه لاجئا إذا استوفى معايير صفة اللاجئ، وقد يترتب على انعدام الجنسية، بحسب السياق القانوني وظروف الشخص، صعوبات في التمتع ببعض الحقوق والخدمات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والعمل وحرية التنقل.

***الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر:** هم الأشخاص الذين قد تجعل ظروفهم الشخصية أو القانونية أو الاجتماعية أو الصحية أو الأمنية، أو السياقات التي يوجدون فيها، أكثر عرضة للضرر أو العنف أو الاستغلال أو انتهاك الحقوق، سواء أثناء رحلة الهجرة أو النزوح أو عند الوصول إلى بلدان المقصد أو في أماكن الإقامة، وقد تشمل هذه الفئات، بحسب السياق، الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وضحايا التعذيب أو الاتجار بالبشر، والأشخاص المنتمين إلى جماعات قد تتعرض للتمييز أو الاضطهاد، وغيرها من الفئات التي تستدعي ظروفها اتخاذ تدابير حماية أو احتياطات مهنية خاصة.

***تهريب المهاجرين:** هو تدبير الدخول غير المشروع لشخص إلى دولة ليس من رعاياها أو المقيمين فيها إقامة دائمة، بقصد الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، ويختلف تهريب المهاجرين عن الاتجار بالبشر في أن الغاية الأساسية منه هي تسهيل الدخول غير المشروع إلى الدولة مقابل منفعة، ولا يشترط لقيامه توافر عنصر الاستغلال، مع إمكان تعرض الشخص المهرب للاستغلال أو غيره من الانتهاكات في مراحل لاحقة.

***الترحيل:** هو إجراء تتخذه السلطات المختصة لإلزام شخص أجنبي بمغادرة إقليم الدولة، ونقله إلى دولة أخرى، قد تكون دولة جنسيته أو دولة أخرى يُسمح له بالدخول إليها، وفقا للقانون والإجراءات المعمول بها، ويجب أن يخضع الترحيل للضمانات القانونية والإجرائية المقررة، بما في ذلك، بحسب حالة الشخص ووضعه القانوني، إخطاره بقرار الترحيل وأسبابه، وإتاحة سبل الطعن أو المراجعة أمام جهة مختصة، مع مراعاة مبدأ عدم الإعادة القسرية والالتزامات المتعلقة بحماية الأشخاص من التعذيب أو الاضطهاد أو غيره من أشكال الضرر الجسيم.

* **الموافقة المستنيرة:** هو قرار حر وتطوعي يُصادق عليه الفرد (سواء كان ضحية أو شاهداً أو مشاركاً)، بمحض إرادته ودون أي إكراه أو ضغط أو إغراء غير مبرر، يُعرب فيه عن قبوله لجمع معلوماته أو إجراء مقابلة معه أو استخدام أدلته، وذلك بعد إبلاغه الكامل وتفهّمه الشامل لجميع مجريات العملية. وتقضي الموافقة المستنيرة اتخاذ تدابير إضافية عند التعامل مع الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو الناجين من الصدمات(Trauma Survivors) ، حيث يلزم الحصول على موافقة الولي/الوصي القانوني بشرط ألا تعارض مصلحة الطفل الفضلى، مع ضرورة أخذ **أخذ الموافقة الضمنية/الاستحسان (Assent)** من القاصر نفسه بما يتناسب مع عمره ودرجة نضجه.

ثانياً: المبادئ الحاكمة للمدونة

المبدأ الأول: الكرامة الإنسانية

تنطلق معظم المواثيق الصحفية وأدلة السلوك المهني من مبدأ أساسي يتمثل في احترام الكرامة الإنسانية، فاللاجئ أو المهاجر أو ضحية الإتجار بالبشر ليس مجرد موضوع للتغطية الإعلامية، وإنما إنسان يتمتع بحقوق أصيلة يجب احترامها أثناء جمع المعلومات أو نشرها.

ويقتضي ذلك تجنب أي لغة أو معالجة إعلامية تنطوي على الإهانة أو السخرية أو التنميط أو الوصم، كما يتطلب الابتعاد عن الأوصاف التي تختزل الأشخاص في أوضاعهم القانونية أو تصورهم باعتبارهم مشكلة أو تهديدًا للمجتمع.

كيف يمكن أن تؤثر اللغة المستخدمة على الجمهور؟

تلعب اللغة دورًا مهمًا في تشكيل تصورات الجمهور، فبعض التعبيرات قد تحمل دلالات سلبية أو تحريضية حتى وإن بدت مألوفة في الخطاب الإعلامي، ولذلك ينبغي استخدام مصطلحات دقيقة ومحايدة تعكس الواقع دون مبالغة أو أحكام مسبقة.

المبدأ الثاني: عدم الإضرار

مبدأ عدم الإضرار من أهم المبادئ الأخلاقية في الصحافة، ويقوم على ضرورة تجنب أي ضرر غير ضروري قد يترتب على النشر أو البث أو عرض المعلومات.

وفي قضايا اللجوء والهجرة قد يتخذ الضرر أشكالًا متعددة؛ فقد يؤدي النشر إلى كشف مكان إقامة شخص معرض للخطر، أو التأثير على إجراءات قانونية جارية، أو تعريضه للوصم الاجتماعي، أو إعادة إحياء تجارب صادمة مر بها في الماضي.

كيف يوازن الصحفي بين النشر وحماية الأشخاص؟

قبل نشر أي معلومة ينبغي تقييم قيمتها للمصلحة العامة مقارنة بالأضرار المحتملة التي قد تترتب عليها. فليست كل معلومة متاحة للنشر تستحق بالضرورة أن تُنشر، خاصة إذا كانت لا تضيف قيمة حقيقية للنقاش العام وتؤدي في المقابل إلى إلحاق الضرر بأفراد أو أسر.

المبدأ الثالث: الخصوصية والبيانات الشخصية

ترتبط قضايا اللجوء والهجرة غالبًا بظروف أمنية أو إنسانية حساسة، ولذلك قد يؤدي الكشف عن بعض البيانات الشخصية إلى تهديد سلامة الأفراد أو التأثير على أوضاعهم القانونية.

ولهذا ينبغي التعامل بحذر مع المعلومات المتعلقة بالهوية أو محل الإقامة أو الوثائق الرسمية أو البيانات الخاصة بأفراد الأسرة، مع مراعاة طبيعة كل حالة والنتائج المحتملة للنشر.

المبدأ الرابع: المصلحة الفضلى للأطفال

يحظى الأطفال بحماية خاصة في القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، وينبغي أن تنعكس هذه الحماية في العمل الصحفي أيضًا، ولذلك يجب أن تكون المصلحة الفضلى للطفل هي الاعتبار الأول عند إعداد أو نشر أي مادة إعلامية تتعلق به.

ما هي الممارسات التي ينبغي تجنبها عند التعامل مع الأطفال؟

من المهم تجنب كشف هوية الأطفال أو نشر صورهم في الحالات التي قد تعرضهم للخطر أو تؤثر على مستقبلهم، كما ينبغي الحذر من الأسئلة التي قد تدفعهم إلى استعادة تجارب مؤلمة أو صادمة، مع مراعاة أعمارهم وقدرتهم على فهم طبيعة المقابلات الإعلامية.

وعندما يتعارض حق الجمهور في المعرفة مع مصلحة الطفل، فإن الأولوية يجب أن تُمنح لحماية الطفل وسلامته.

المبدأ الخامس: الموافقة المستنيرة

قد يوافق بعض الأشخاص على إجراء مقابلات صحفية دون إدراك كامل للآثار المحتملة للنشر، خاصة في القضايا التي تنطوي على مخاطر أمنية أو اجتماعية أو قانونية، ولذلك تقع على الصحفي مسؤولية توضيح طبيعة العمل الصحفي وكيفية استخدام المعلومات قبل بدء المقابلة.

أما في حالة الأطفال، فإن الأمر يتطلب مراعاة الضوابط القانونية والأخلاقية الخاصة بحمايتهم وعدم الاكتفاء بموافقتهم الشخصية وحدها.

المبدأ السادس: التوازن والإنصاف

يُساء أحيانًا فهم مفهوم التوازن على أنه منح جميع الآراء المساحة نفسها بغض النظر عن مدى صحتها أو استنادها إلى الأدلة. لكن التوازن المهني لا يعني المساواة بين الحقيقة والمعلومة الخاطئة، وإنما يعني تقديم الوقائع بصورة دقيقة ومنصفة، وإتاحة الفرصة للأطراف المعنية للتعبير عن وجهات نظرها، مع وضع المعلومات في سياقها الصحيح.

فالصحفي لا يقتصر دوره على نقل التصريحات، بل يمتد إلى التحقق منها وتقديم ما يساعد الجمهور على فهمها وتقييمها بصورة صحيحة.

كيف يتعامل الصحفي مع الادعاءات غير الدقيقة؟

قد تتضمن بعض التصريحات أو المواقف العامة معلومات غير صحيحة أو مبالغات تتعلق باللاجئين أو المهاجرين أو ضحايا الإتجار بالبشر. وفي هذه الحالات لا يكفي نقل الادعاء كما ورد، بل ينبغي التحقق منه والرجوع إلى البيانات والمصادر الموثوقة وتقديم المعلومات التي تساعد الجمهور على تكوين صورة متوازنة عن الموضوع.

ويعزز هذا النهج من مصداقية التغطية الإعلامية ويحد من انتشار المعلومات المضللة أو الصور النمطية.

المبدأ السابع: مراعاة معايير وضوابط نشر الصور

غالبًا ما يكون تأثير الصورة أو الفيديو أكبر من تأثير النصوص المكتوبة، ولذلك فإن أي خطأ في استخدام المواد البصرية قد يسبب ضررًا واسعًا يصعب تداركه لاحقًا، وفي قضايا اللجوء والهجرة والإتجار بالبشر تزداد أهمية هذا الأمر بسبب حساسية الحالات الإنسانية التي تتناولها التغطيات الإعلامية.

فالصورة قد تكشف هوية شخص معرض للخطر، أو تنتهك خصوصيته، أو تضعه في موقف مهين أمام الجمهور، حتى وإن كانت المعلومات المصاحبة لها صحيحة.

ما هي المواد البصرية التي تتطلب حذرًا أكبر؟

تستدعي صور الأطفال وضحايا العنف والإتجار بالبشر والأشخاص الموجودين في أوضاع مهينة أو صادمة قدرًا أكبر من الحذر عند النشر، كما ينبغي التعامل بحساسية مع صور الجثامين والمشاهد المؤلمة التي قد تنتهك كرامة الضحايا أو تسبب أذى نفسيًا لأسرهم.

والأصل في هذه الحالات هو تغليب الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية على الرغبة في جذب الانتباه أو زيادة التأثير البصري للمادة الإعلامية.

المبدأ الثامن: التغطية الإعلامية القائمة على نهج مراعاة الصدمات

مر كثير من اللاجئين والمهاجرين وضحايا الإتجار بالبشر بتجارب قاسية قد تشمل العنف أو الاستغلال أو فقدان أفراد من الأسرة أو التعرض لمخاطر تهدد الحياة. ولذلك فإن إعادة الحديث عن هذه التجارب قد تكون مؤلمة نفسيًا لبعض الأشخاص.

ومن هنا تظهر أهمية أن يدرك الصحفي طبيعة هذه الخبرات وأن يتعامل معها بحساسية واحترام، بما يحقق الهدف المهني دون التسبب في أذى إضافي للمشاركين في المقابلات.

ما هي المبادئ الأساسية للتعامل مع الأشخاص الذين مروا بصدمات؟

ينبغي منح الأشخاص المساحة الكافية للتعبير عن أنفسهم دون ضغط أو إكراه، واحترام رغبتهم في التوقف عن الحديث أو الامتناع عن الإجابة عن بعض الأسئلة. كما يجب تجنب الإلحاح للحصول على تفاصيل مؤلمة لا تضيف قيمة حقيقية للقصة الصحفية.

ويُستحسن أن يركز الصحفي على المعلومات الضرورية لفهم الموضوع بدلًا من السعي وراء التفاصيل الصادمة التي قد تثير اهتمام الجمهور لكنها لا تخدم المصلحة العامة.

كيف ينعكس هذا النهج على جودة التغطية؟

التغطية الحساسة للصدمات لا تقلل من قوة القصة الصحفية، بل تجعلها أكثر مهنية وإنسانية. فهي تساعد على بناء الثقة مع المصادر، وتوفر معلومات أكثر دقة، وتحمي الأشخاص من التعرض لأذى إضافي نتيجة التغطية الإعلامية.

ثالثا: مواد المدونة

أولًا: إعداد التغطية وجمع المعلومات

المادة (١) الإطار القانوني

يلتزم الصحفي والإعلامي بالإلمام بالدستور والتشريعات المصرية ذات الصلة بقضايا اللجوء والهجرة وحقوق الإنسان، بما تشمل القوانين المنظمة لدخول الأجانب وإقامتهم وخروجهم، ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، كما يلتزم بالإلمام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة والتي صادقت عليها مصر، وبالالتزامات المترتبة عليها.

المادة (٢) التخطيط المهني

تقوم التغطية الصحفية والإعلامية على تخطيط مهني واع يسبق إنتاج المحتوى، يحدد بوضوح موضوع التغطية وهدفها التحريري وزاوية معالجتها والأسئلة الرئيسية، والمصادر الملائمة وآليات جمع المعلومات والتحقق من دقتها ومصداقيتها، ويراعي التخطيط الأبعاد القانونية والحقوقية والإنسانية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالموضوع، بما يضمن وضع الوقائع في سياقها الصحيح، وتجنب المعالجة المجتزأة أو النمطية أو المثيرة، والامتناع عن توظيف المعاناة الإنسانية أو انتهاك كرامة الأشخاص محل التغطية لتحقيق الإثارة أو جذب الجمهور.

المادة (٣) تقييم أثر النشر وتجنب الضرر

يستند القرار التحريري إلى تقييم الآثار المحتملة للنشر، والموازنة بين حق الجمهور في المعرفة وحقوق الأفراد في الخصوصية والكرامة والسلامة، خاصة الأشخاص والجماعات في أوضاع هشة، مع مراعاة مخاطر الضرر والوصم والتمييز وكشف المعلومات الحساسة. وتُتابع آثار النشر، بقدر الإمكان، وتُتخذ تدابير للحد من أي ضرر غير متوقع، تشمل تصحيح المعلومات أو توضيحها، أو تعديل المادة أو تقييد إتاحتها أو سحبها، متى كان ذلك ممكنًا ومبررًا مهنيًا ومتناسبًا مع حجم الضرر.

المادة (٤) التحقق من المحتوى الرقمي

تخضع الصور ومقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية والوثائق وغيرها من أشكال المحتوى الرقمي المتداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية للتحقق من مصدرها وأصالتها وتاريخ إنتاجها أو تداولها ومكان التقاطها أو إنتاجها وسياقها، مع التحقق من عدم اجتزائها أو التلاعب بها أو إعادة توظيفها خارج سياقها الأصلي، وذلك قبل نشرها أو إعادة نشرها أو الاستناد إليها في التغطية الصحفية والإعلامية.

المادة (٥) حماية المصادر

يلتزم الصحفي والإعلامي بحماية سرية المصادر وتأمين بياناتها، وعدم كشف هويتها أو أي معلومات قد تكشفها مباشرة أو غير مباشرة، أو تعرّضها أو ذويها للخطر، إلا بموافقتها المستنيرة أو في الحالات التي يجيزها القانون.

المادة (٦) السلامة المهنية

تراعي التغطية الصحفية والإعلامية السلامة الشخصية والمهنية والرقمية، من خلال تقييم المخاطر أثناء التخطيط واتخاذ تدابير لحماية الصحفيين ومصادرهم وفرق العمل، تشمل تأمين البيانات والحسابات والاتصالات والأنظمة، وتحديث الأجهزة والبرامج، بما يتناسب مع طبيعة المهمة وسياقها ويحد من المخاطر الممكن تجنبها.

ثانيا: إنتاج ونشر المحتوى

المادة (٧) دقة المصطلحات الحقوقية والقانونية

تلتزم التغطية الصحفية والإعلامية بالدقة في استخدام المصطلحات الحقوقية والقانونية المرتبطة بقضايا الهجرة واللجوء، والتمييز، بحسب طبيعة كل حالة، بين اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والنازحين وضحايا تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر وغيرهم من الفئات ذات الصلة، كما تتجنب استخدام المصطلحات أو الأوصاف التي تنطوي على وصم أو تمييز أو أحكام مسبقة، أو قد تؤدي إلى الخلط بين الأوضاع القانونية والإنسانية المختلفة.

المادة (٨) السياق الشامل للتغطية

تراعي المعالجات الصحفية والإعلامية، وضع الوقائع والمعلومات في سياقها القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني ذي الصلة، بما يتيح فهم أسباب الظاهرة وتطوراتها وتداعياتها، ويحُول دون اجتزاء المعلومات أو التصريحات أو البيانات من سياقها بما يُخل بدلالتها أو يضلل الجمهور.

المادة (٩) الفصل بين الخبر والرأي

تقوم المعالجة الصحفية والإعلامية على التمييز بين الوقائع والمعلومات الموثقة من جهة، والرأي أو التعليق أو التفسير من جهة أخرى، مع الإفصاح عن طبيعة المادة المقدمة، وعدم تقديم الآراء أو التقديرات أو التفسيرات أو الاستنتاجات باعتبارها حقائق أو معلومات مؤكدة.

المادة (١٠) البيانات والاحصاءات

تلتزم المعالجة الصحفية والإعلامية بالاعتماد على بيانات وإحصاءات موثوقة، مع بيان مصدرها وتاريخها ومنهجية جمعها وإنتاجها، متى توافرت هذه المعلومات، ووضعها في سياقها ذي الصلة، بما يحول دون اجتزائها أو توظيفها خارج سياقها أو عرضها على نحو قد يؤدي إلى استنتاجات مضللة أو غير دقيقة.

المادة (١١) المحتوى البصري والمشاهد الصادمة

تلتزم المعالجة الصحفية والإعلامية للمحتوى البصري باحترام الكرامة والخصوصية، وحماية هوية الأشخاص وسلامتهم، وتجنب تعريضهم أو ذويهم للخطر أو استغلال معاناتهم. وتُعرض المواد في سياقها الصحيح، دون اجتزاء أو تلاعب يغيّر دلالتها أو يكرّس الوصم والصور النمطية بحق المهاجرين واللاجئين. ولا تُنشر المشاهد الصادمة أو القاسية إلا لضرورة مهنية واضحة، مع صون كرامة الضحايا وخصوصيتهم وحرمة الموتى، وتجنب إلحاق ضرر أو معاناة إضافية بذويهم.

المادة (١٢) العناوين والمقدمات والصور المصغرة

تتسم العناوين والمقدمات والصور المصغرة بالدقة والتوازن والتعبير الصادق عن مضمون المادة الإعلامية، وألا تُجتزأ المعلومات أو تُخرج من سياقها أو تُستخدم للإثارة أو التخويف أو المبالغة أو التضليل، أو لجذب الانتباه وزيادة المشاهدات والتفاعل على حساب الحقيقة أو كرامة الأشخاص وحقوقهم.

المادة (١٣) النشر عبر المنصات الرقمية

تسري المعايير المهنية ذاتها على المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي والمحتوى المرئي والمسموع والقصير، ولا تبرر طبيعة المنصة أو سرعة النشر أو محدودية مساحة المحتوى التخلي عن قواعد الدقة والتحقق وحماية الخصوصية وصون الكرامة الإنسانية.

المادة (١٤) استخدام الذكاء الاصطناعي

لا يُعفي استخدام تطبيقات وأدوات الذكاء الاصطناعي في جمع المعلومات أو تحليلها أو ترجمتها أو إنتاج المحتوى الصحفي والإعلامي من المسؤولية المهنية عن دقة المادة المنشورة أو المذاعة، وتظل هذه المسؤولية على عاتق الصحفي أو المؤسسة الإعلامية، ولا تُعتمد مخرجات الذكاء الاصطناعي مصدرا وحيدا للمعلومات، بل تخضع للتحقق المستقل والمراجعة البشرية قبل النشر أو البث، لا سيما ما يتعلق بالأسماء والأرقام والوقائع والصور وغيرها من المواد الناتجة عن هذه الأدوات.

ثالثا: التعامل مع الأشخاص والمصادر

المادة (١٥) عدم تقديم الوعود أو الضمانات

تستند العلاقة المهنية مع الأشخاص المشمولين بالتغطية إلى عدم تقديم وعود أو ضمانات تتجاوز نطاق الدور المهني للصحفي أو المؤسسة الإعلامية، ولا يجوز الإيحاء بتمثيل جهة أخرى، أو الادعاء بالقدرة على تقديم مساعدات أو خدمات أو التأثير في الوضع القانوني أو المعيشي للشخص، كما لا يجوز ربط المشاركة في التغطية الإعلامية بالحصول على أي مساعدة أو خدمة أو منفعة.

المادة (١٦) المقابلات والموافقة المستنيرة وحماية الخصوصية

تُجرى المقابلات والتسجيلات والتصوير بموافقة حرة ومستنيرة، بعد توضيح هوية الجهة الإعلامية وغرض التغطية وكيفية استخدام المادة ونشرها والمخاطر المحتملة للمشاركة، مع توفير بيئة آمنة تراعي احتياجات الأشخاص، خاصة الأكثر عرضة للمخاطر. ويُحترم حقهم في رفض المشاركة دون ضغط أو إكراه أو استغلال، وفي سحب الموافقة أو طلب عدم استخدام المادة متى أمكن مهنيًا وقانونيًا. وتُصان خصوصيتهم وخصوصية أسرهم وبياناتهم وأماكن إقامتهم وممتلكاتهم ووثائقهم، ويُتجنب نشر ما يكشف هويتهم أو مواقعهم أو يعرّضهم أو ذويهم للخطر، إلا لضرورة مهنية واضحة، مع اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الضرر.

المادة (١٧) التغطية الحساسة للصدمات

تراعي التغطية الصحفية للأشخاص الذين مروا بتجارب عنيفة أو صادمة حالتهم وخصوصيتهم، وتحترم قدرتهم على المشاركة وحقهم في عدم الإجابة أو التوقف عن المشاركة، وتتجنب الضغط عليهم لاستحضار أو كشف تفاصيل مؤلمة لا تقتضيها الضرورة المهنية، أو إجراء المقابلة على نحو قد يسبب لهم ضررا إضافيا، كما تتجنب توظيف المعاناة الإنسانية لتحقيق تأثير عاطفي أو جذب الانتباه على حساب الكرامة والسلامة النفسية.

رابعا: التوازن وعدم الوصم والتنميط

المادة (١٨) تجنب التعميم والربط النمطي بين الهجرة والجريمة

تتجنب المعالجة الصحفية والإعلامية الربط النمطي أو غير المبرر بين الهجرة أو اللجوء من جهة، والجريمة أو الإرهاب أو التهديدات الأمنية من جهة أخرى، كما لا تُقدم صفة الشخص كمهاجر أو لاجئ أو جنسيته أو وضعه القانوني، باعتبارها مؤشرا على ارتكابه جريمة أو مسؤوليته عنها، ولا تُدرج هذه المعلومات إلا إذا كانت مؤكدة وذات صلة مباشرة وموضوعية بالواقعة محل التغطية، مع تجنب تعميم الواقعة على الجماعة التي ينتمي إليها الشخص، أو صياغة التغطية بما يعزز الصور النمطية أو الوصم أو مشاعر العداء تجاه المهاجرين واللاجئين.

المادة (١٩) قرينة البراءة وحماية الضحايا والشهود

تقوم التغطية الصحفية والإعلامية للوقائع والإجراءات الجنائية على احترام قرينة البراءة، وعدم تقديم أي شخص بوصفه مرتكبا للجريمة أو مسؤولا عنها أو مدانا بها قبل صدور حكم قضائي نهائي، مع التمييز بوضوح بين الاشتباه والاتهام والإدانة، ونسبة

الادعاءات والوقائع إلى مصادرها القضائية أو الرسمية بدقة، دون تبنيها أو تقديمها باعتبارها حقائق محسومة، مع مراعاة حماية الضحايا والشهود وخصوصيتهم وسلامتهم، وبوجه خاص الأطفال والأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر.

المادة (٢٠) عدم اختزال اللاجئين والمهاجرين

ترتكز التغطية الصحفية والإعلامية على تجنب اختزال اللاجئين والمهاجرين في صور نمطية باعتبارهم مشكلة أو عبئا أو ضحايا فحسب، أو تقديمهم باعتبارهم جماعة متجانسة، مع مراعاة تنوع أوضاعهم وتجاربهم واحتياجاتهم وقدراتهم وإسهاماتهم، واختلاف السياقات التي يعيشون فيها، بما يتيح تقديم صورة متوازنة ومتعددة الأبعاد عن واقعهم الإنساني والاجتماعي، ويعكس كرامتهم وفاعليتهم بوصفهم أفرادا لهم حقوق واحتياجات وتجارب مختلفة.

المادة (٢١) تنوع المصادر وزوايا التغطية والتحقق من المعلومات

تعتمد التغطية الصحفية والإعلامية على تنوع المصادر وزوايا المعالجة، بما يشمل الأطراف المعنية ويتيح عرضًا شاملًا ومتوازنًا لقضايا الهجرة واللجوء، دون اختزالها في رواية واحدة أو الاقتصار على الحوادث والأزمات، مع تناول أبعادها القانونية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، وقصص النجاح والإسهامات المجتمعية. ويلتزم الصحفي والإعلامي بالرجوع، كلما أمكن، إلى المصادر الأصلية، والتحقق من المعلومات بمقارنتها بمصادر مستقلة وموثوقة، وإسنادها بوضوح، والتمييز بين الحقائق والادعاءات والآراء، وعدم تقديم المعلومات غير المؤكدة أو المتعذر التحقق منها باعتبارها حقائق.

المادة (٢٢) التغطية المتوازنة للآثار الاقتصادية والاجتماعية

ترتكز المعالجة الصحفية والإعلامية للآثار الاقتصادية والاجتماعية لقضايا اللجوء والهجرة على عرض المعلومات والبيانات والأدلة الموثوقة، والتحقق من سياقها وحدود دلالتها، مع تجنب استخدام الحالات الفردية لبناء استنتاجات أو تعميمات تتعلق باللاجئين والمهاجرين أو بالمجتمعات المضيفة.

المادة (٢٣) عدم خلق منافسة زائفة وإبراز الإسهامات

تتجنب التغطية الصحفية والإعلامية تصوير اللاجئين والمهاجرين بوصفهم عبئًا أو منافسين للمواطنين، أو افتراض تعارض حتمي مع مصالح المجتمعات المضيفة، وتستند في تناول الآثار أو المنافسة إلى بيانات وأدلة موثوقة ومحددة السياق، مع إبراز إسهاماتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحسب الموضوع، بما يحقق عرضًا متوازنًا ومتعدد الأبعاد.

المادة (٢٤) وضع الهجرة في سياقها الأوسع

ترتكز المعالجة الصحفية والإعلامية لقضايا الهجرة على تناولها في سياقها الأوسع، بما يشمل بحسب طبيعة الموضوع، أسبابها ودوافعها وأبعادها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والعوامل المؤثرة فيها، بما يتيح فهم الظاهرة بعيدا عن التناول المجتزأ أو الأحادي، وتجنب اختزال قضايا الهجرة في الصراعات أو الخلافات بين الدول، أو تناولها من منظور أمني منفصل عن سياقاتها وأسبابها المختلفة، مع مراعاة التمييز بين الحالات والسياقات المتباينة، وعدم تعميم تفسير واحد على مختلف أنماط الهجرة ودوافعها.

خامسا: التغطية الصحفية والإعلامية للفئات الأكثر عرضة للمخاطر

المادة (٢٥) عدم التنميط والاختزال

تتجنب التغطية الصحفية والإعلامية تصوير اللاجئين والمهاجرين باعتبارهم ضحايا أو ضعفاء أو عاجزين فقط، أو افتراض تشابه أوضاعهم واحتياجاتهم. وتراعي اختلاف تجاربهم وظروفهم، وتتيح لهم التعبير عن آرائهم وخياراتهم، وتُبرز حقوقهم وقدراتهم وإسهاماتهم، دون حصر صورتهم في وضعهم القانوني أو ما يواجهونه من مخاطر أو احتياجات.

المادة (٢٦) العنف والاستغلال وعدم لوم الضحية

تُعطي التغطية الصحفية والإعلامية لحالات العنف والاستغلال والاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي الأولوية لحماية خصوصية الضحايا وسلامتهم وكرامتهم، وتتجنب تعريضهم لمزيد من الأذى أو الوصم أو الاستغلال. ولا تُحمّل الضحية مسؤولية ما تعرضت له، صراحة أو ضمنًا، بسبب سلوكها أو ملابسها أو قراراتها أو ظروفها أو وضعها القانوني أو الاجتماعي، مع عرض الواقعة في سياقها وتجنب الصور النمطية أو التبريرات التي تبرر العنف أو تجعله مقبولًا.

المادة (٢٧) عدم تحويل الحماية إلى وصاية

تراعي التغطية الصحفية والإعلامية حماية الأشخاص من المخاطر دون فرض الوصاية عليهم أو تقييد حقهم في التعبير والمشاركة في القرارات المتعلقة بالتغطية واتخاذ خياراتهم، متى كانوا قادرين على ذلك. وتُحترم كرامتهم واستقلاليتهم، مع توفير تدابير الحماية المناسبة لسنهم وقدراتهم وظروفهم وطبيعة المخاطر، دون إقصاء أو تهميش.

المادة (٢٨) حماية الأطفال ومراعاة مصلحتهم الفضلى

تُعطي التغطية الصحفية والإعلامية للأطفال اللاجئين والمهاجرين الأولوية لسلامتهم وكرامتهم ومصلحتهم الفضلى، وتتجنب نشر ما يكشف هويتهم مباشرة أو غير مباشرة متى كان ذلك يعرّضهم للخطر أو يمس خصوصيتهم. وتراعي المقابلات والتصوير سن الطفل وقدرته على الفهم ورغبته في المشاركة، دون ضغط عليه أو استحضار تجاربه المؤلمة لإثارة العاطفة. كما يُراعى أثر النشر على مستقبله، خاصة مع استمرار إتاحة المحتوى الرقمي وإمكان إعادة تداوله خارج سياقه.

*المادة (٢٩) النساء اللاجئات والمهاجرات

تحترم التغطية الصحفية والإعلامية كرامة النساء اللاجئات والمهاجرات وخصوصيتهن واستقلاليتهن، وتتجنب حصر صورتهن في المعاناة أو الضعف والعجز. وتراعي المخاطر المرتبطة بالنوع الاجتماعي، دون افتراض تعرض جميع النساء لها أو لومهن على ما يتعرضن له من عنف أو استغلال أو تمييز. كما تحترم حقهن في اختيار ما يشاركنه، وتتيح التعبير عن آرائهن وتجاربهن وخياراتهن، وتُبرز تنوع أدوارهن وقدراتهن وإسهاماتهن بوصفهن صاحبات حقوق.

المادة (٣٠) الأشخاص ذوو الاعاقة وحقهم في المشاركة

تحترم التغطية الصحفية والإعلامية كرامة اللاجئين والمهاجرين ذوي الإعاقة واستقلاليتهم وحقوقهم، وتتجنب تصويرهم بوصفهم عاجزين أو موضعًا للشفقة، أو اختزالهم في إعاقتهم إلا لارتباطها المباشر بالموضوع ومبرر مهني واضح. ولا تفترض الإعاقة سببًا لعدم القدرة على اتخاذ القرار أو التعبير والمشاركة، وتراعي احتياجات الأشخاص ووسائل التواصل التي يفضلونها، وتوفر ما أمكن من ترتيبات تيسّر مشاركتهم باستقلالية. كما تستخدم لغة محترمة غير تمييزية، وتحترم حقهم في تحديد ما يفصحون عنه بشأن إعاقتهم وتجاربهم.

سادسا: خطاب الكراهية والمعلومات المضللة

المادة (٣١) عدم نشر خطاب الكراهية والتحريض

تلتزم التغطية الصحفية والإعلامية بعدم التحريض على الكراهية أو التمييز أو العنف ضد اللاجئين والمهاجرين أو غيرهم بسبب الجنسية أو الأصل أو الدين أو العرق أو اللون أو أي أساس يحظره القانون. وتتجنب ترويج الخطابات المحرضة أو التمييزية أو إضفاء المشروعية عليها، ولا تعرضها إلا لضرورة مهنية نقدية أو توثيقية واضحة، وفي سياق يحد من أثرها التحريضي أو التمييزي.

المادة (٣٢) اللغة والاستعارات المنزوعة للإنسانية

يجب ان تتجنب المعالجة الصحفية والإعلامية استخدام الأوصاف أو الاستعارات التي تنتقص من إنسانية اللاجئين أو المهاجرين، أو تصورهم باعتبارهم خطرا أو تهديدا جماعيا أو قوة غازية، بما في ذلك تشبيههم بالكوارث الطبيعية أو الفيضانات أو الأسراب أو الغزو والاقتحام.

المادة (٣٣) المعلومات المضللة والتحقق من المعلومات

تحرص المعالجة الصحفية والإعلامية على عدم الترويج للمعلومات المضللة أو غير الموثقة أو المبتورة، سواء صدرت عن مصادر رسمية أو غير رسمية أو جرى تداولها عبر منصات التواصل الاجتماعي، ويلتزم الصحفي ببذل العناية المهنية اللازمة للتحقق من صحة المعلومات والادعاءات، لا سيما المثيرة للجدل أو التي قد يترتب على نشرها ضرر، وعدم تقديم ما لم يثبت صحته باعتباره حقيقة، كما يلتزم بتصحيح ما يثبت عدم دقته بصورة واضحة وفي أقرب وقت ممكن.

سابعا: المساءلة والتصحيح

المادة (٣٤) حق الرد والتعقيب

تتيح التغطية الصحفية والإعلامية فرصة عادلة للرد على الادعاءات أو الاتهامات التي تمس حقوق الأشخاص أو الجهات ومصالحهم، بمساحة تتناسب مع طبيعتها وأهميتها وسياق النشر. ويبذل الصحفي جهدًا مهنيًا للحصول على الرد قبل النشر متى أمكن، أو إتاحته في أقرب وقت إذا تعذر ذلك.

المادة (٣٥) تصحيح الأخطاء

تلتزم المؤسسة الإعلامية بتصحيح الأخطاء الجوهرية التي يثبت وجودها في المواد المنشورة، في أقرب وقت ممكن وبصورة واضحة وشفافة، بما يتيح للجمهور الاطلاع على التصحيح ويحد من استمرار تداول المعلومات غير الدقيقة أو الخاطئة.

المادة (٣٦) المساءلة والشكاوى المهنية

تلتزم المؤسسات الصحفية والإعلامية بتوفير آلية واضحة وميسرة لتلقي الشكاوى المتعلقة بالمحتوى المنشور، لا سيما ما يتصل بعدم الدقة أو الإخلال بحق الرد أو المساس بالخصوصية أو الكرامة أو التسبب في ضرر غير مبرر، والنظر فيها بمهنية وحياد وفي الوقت المناسب، مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية أو تحريرية عند ثبوت المخالفة، وإبلاغ مقدم الشكوى بالنتيجة متى كان ذلك ممكنا، بما يعزز المساءلة المهنية وثقة الجمهور.

ملحق رقم ١
المعايير والضوابط المهنية عند تغطية قضايا اللجوء والهجرة

تمهيد

قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر من أكثر الموضوعات حساسية وتعقيدًا في العمل الإعلامي، نظرًا لما تتضمنه من أبعاد قانونية وإنسانية واجتماعية وأمنية متداخلة، فالصحفي أو الإعلامي الذي يتناول هذه القضايا لا يتعامل فقط مع أحداث وأرقام وإحصاءات، وإنما مع أشخاص قد يكونون فروا من الحروب أو الاضطهاد، أو تعرضوا للاستغلال والانتهاكات، أو يواجهون أوضاعًا قانونية وإنسانية معقدة.

وفي ظل التأثير الكبير الذي تمارسه وسائل الإعلام على تشكيل الرأي العام، تصبح طريقة تناول هذه القضايا عاملًا مؤثرًا في فهم الجمهور لها. فقد تسهم التغطية المهنية في تصحيح المفاهيم الخاطئة وتعزيز الوعي العام واحترام حقوق الإنسان، بينما قد تؤدي التغطية غير الدقيقة إلى نشر معلومات مضللة أو ترسيخ الصور النمطية أو تعريض بعض الأشخاص للخطر.

ومن هنا تبرز أهمية امتلاك الصحفيين والإعلاميين المهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع هذه الملفات بحساسية ومهنية، بما يحقق حق الجمهور في المعرفة ويحافظ في الوقت نفسه على كرامة الأفراد وحقوقهم. وتهدف هذه الوحدة **إلى تقديم مجموعة من المبادئ والإرشادات العملية** التي تساعد على إنتاج تغطية إعلامية دقيقة ومتوازنة ومسؤولة لقضايا اللجوء والهجرة والاتجار بالبشر.

أولا: خصوصية التغطية الإعلامية لقضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية

لماذا تختلف هذه القضايا عن غيرها من الموضوعات الصحفية؟

تختلف قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية عن العديد من الموضوعات الصحفية الأخرى لأنها ترتبط غالبًا بأشخاص يعيشون ظروفًا استثنائية أو يواجهون تحديات إنسانية وقانونية معقدة. فاللاجئ قد يكون فرّ من نزاع مسلح أو اضطهاد، والمهاجر غير النظامي قد يكون خاطر بحياته بحثًا عن فرصة أفضل، بينما يكون ضحايا الاتجار بالبشر قد تعرضوا للاستغلال أو العنف أو الإكراه.

كما أن هذه القضايا تتداخل فيها اعتبارات متعددة تشمل حقوق الإنسان والأمن والقانون والسياسات العامة والعلاقات الدولية، وهو ما يجعل أي معالجة إعلامية سطحية أو غير دقيقة عرضة لإساءة فهم القضية أو تشويهها. ولذلك يحتاج الصحفي إلى فهم أوسع للسياق الذي تدور فيه الأحداث، وعدم الاكتفاء بنقل الوقائع المجردة.

وتزداد أهمية ذلك لأن الجمهور غالبًا ما يبني مواقفه واتجاهاته تجاه اللاجئين والمهاجرين استنادًا إلى ما يقدمه الإعلام من معلومات وصور وروايات، ومن ثم فإن التغطية الإعلامية لا تنقل الواقع فقط، بل تساهم أيضًا في تشكيل طريقة فهمه.

ما دور الصحفي بين نقل الوقائع وحماية الأشخاص؟

يتمثل الدور الأساسي للصحفي في البحث عن الحقيقة وتقديم المعلومات الدقيقة للجمهور، إلا أن هذا الدور لا ينفصل عن المسؤولية المهنية والأخلاقية تجاه الأشخاص الذين تتناولهم التغطية الإعلامية، فالسعي وراء السبق الصحفي أو الحصول على معلومات حصرية لا ينبغي أن يكون على حساب سلامة الأشخاص أو خصوصيتهم أو حقوقهم.

فعند إجراء مقابلات مع لاجئين أو مهاجرين أو ضحايا اتجار بالبشر، ينبغي للصحفي أن يدرك أن بعض المعلومات التي يحصل عليها قد تكون حساسة أو قد تؤثر على أوضاعهم القانونية أو تعرضهم لمخاطر مستقبلية إذا جرى نشرها دون تقدير للعواقب، كما أن بعض الأشخاص قد يكونون قد مروا بتجارب صادمة تجعل من الضروري التعامل معهم بحساسية واحترام.

ولا يعني ذلك الامتناع عن التغطية أو إخفاء الحقائق، وإنما يعني تحقيق التوازن بين حق الجمهور في المعرفة وحق الأفراد في الحماية والكرامة والخصوصية. فالصحفي المهني لا يكتفي بالسؤال: "هل أستطيع نشر هذه المعلومة؟" بل يسأل أيضًا: "ما أثر نشرها على الشخص المعني؟"

ما أبرز التحديات الأخلاقية والقانونية التي تواجه الصحفي عند تغطية هذه القضايا؟

تواجه التغطية الإعلامية لقضايا اللجوء والهجرة والاتجار بالبشر مجموعة من التحديات التي تتطلب قدرًا كبيرًا من الانتباه والحذر، ومن أبرز هذه التحديات **التعامل مع المعلومات الشخصية والبيانات الحساسة التي قد يؤدي نشرها إلى كشف هوية أشخاص معرضين للخطر** أو التأثير على إجراءات قانونية أو إدارية ما زالت جارية.

كما يواجه الصحفي تحديًا آخر يتعلق بكيفية تقديم القصص الإنسانية دون الوقوع في الاستغلال أو الإثارة، فمعاناة الأشخاص لا ينبغي أن تتحول إلى مادة لجذب الانتباه أو زيادة نسب المشاهدة، بل يجب أن تُعرض بصورة تحترم كرامة أصحابها وتُبرز السياق الحقيقي للأحداث.

ومن التحديات المهمة أيضًا ضرورة التمييز بين الحقائق والآراء، وبين المعلومات المؤكدة والشائعات المتداولة، خاصة في القضايا التي تثير جدلًا سياسيًا أو مجتمعيًا واسعًا. فكثير من المعلومات المتعلقة بالهجرة واللجوء تنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي دون مصادر موثوقة، وهو ما يفرض على الصحفي بذل جهد إضافي للتحقق من المعلومات قبل نشرها.

وأخيرًا، يجب أن يدرك الصحفي أن استخدام لغة غير دقيقة أو أوصاف تحمل أحكامًا مسبقة قد يسهم في ترسيخ التمييز أو الكراهية تجاه فئات معينة، ولذلك فإن الالتزام بالدقة والإنصاف واحترام حقوق الإنسان يمثل جزءًا أساسيًا من المهنية المطلوبة عند تغطية هذه الملفات.

ثانيا: اللغة والمصطلحات ودورها في تشكيل الرأي العام

لماذا تعد المصطلحات الدقيقة جزءًا أساسيًا من التغطية المهنية؟

قد تبدو الكلمات التي يستخدمها الصحفي مجرد وسيلة لنقل المعلومات، لكنها في الواقع تلعب دورًا مهمًا في تشكيل فهم الجمهور للقضايا والأحداث، **فاختيار مصطلح معين بدلًا من آخر قد يؤثر على الطريقة التي ينظر بها المتلقي إلى الأشخاص أو الظواهر التي تتناولها التغطية الإعلامية.**

وفي قضايا اللجوء والهجرة والاتجار بالبشر تزداد أهمية الدقة اللغوية لأن هذه الملفات ترتبط بمفاهيم قانونية محددة، ولكل مصطلح منها معنى خاص يترتب عليه آثار قانونية وإنسانية مختلفة، ولذلك فإن استخدام مصطلحات غير دقيقة قد يؤدي إلى خلط المفاهيم أو تقديم صورة غير صحيحة للجمهور.

كما أن بعض التعبيرات الشائعة في الخطاب الإعلامي تحمل أحيانًا دلالات سلبية أو أحكامًا مسبقة قد تؤثر على نظرة المجتمع إلى اللاجئين أو المهاجرين، حتى وإن لم يكن ذلك مقصودًا من جانب الصحفي، ولهذا فإن الالتزام بالمصطلحات الدقيقة يعد جزءًا من المهنية الصحفية وليس مجرد مسألة لغوية.

كيف تؤثر اللغة المستخدمة في التغطية الإعلامية على فهم الجمهور للقضية؟

تلعب اللغة دورًا كبيرًا في تكوين الانطباعات العامة، فعندما تستخدم وسائل الإعلام تعبيرات توحي بالخوف أو التهديد أو الصراع، فإنها قد تدفع الجمهور إلى النظر إلى القضية من زاوية واحدة فقط، حتى لو كانت هناك أبعاد أخرى أكثر تعقيدًا.

فعلى سبيل المثال، قد تؤدي بعض العبارات التي تصف تحركات اللاجئين أو المهاجرين بأنها "**غزو**" أو "**اجتياح**" إلى خلق صورة ذهنية سلبية لدى الجمهور، في حين أن استخدام تعبيرات أكثر حيادًا مثل "**وصول**" أو "**تدفق**" يساعد على نقل المعلومة دون إضافة أحكام أو انطباعات غير موضوعية.

كما أن اللغة المتوازنة تساعد الصحفي على تقديم الوقائع كما هي، وتمنح الجمهور فرصة تكوين موقفه بناءً على المعلومات، لا على الانفعالات التي قد تحملها بعض الكلمات أو الأوصاف.

ما أكثر المصطلحات الخاطئة شيوعًا وكيف يمكن تجنبها؟

من الأخطاء الشائعة استخدام تعبيرات مثل "**لاجئ غير شرعي**" أو "**طوفان المهاجرين**" أو الخلط بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، رغم أن لكل مفهوم منها معنى مختلفًا قانونيًا ومهنيًا.

فصفة اللاجئ ترتبط بالحماية القانونية ولا توصف بالشرعية أو عدم الشرعية، كما أن الاتجار بالبشر يختلف عن تهريب المهاجرين من حيث طبيعة الجريمة وعناصرها القانونية، كذلك فإن استخدام أوصاف تحمل مبالغة أو تهويلًا قد يؤدي إلى تشويه فهم الجمهور للواقع.

ثالثا: البحث عن القصة الصحفية وبناء المعالجة المتوازنة

كيف يختار الصحفي زاوية التغطية المناسبة؟

لا تبدأ التغطية الصحفية عند كتابة الخبر أو إجراء المقابلة، وإنما تبدأ منذ اللحظة التي يقرر فيها الصحفي الزاوية التي سيتناول من خلالها الموضوع، وفي قضايا اللجوء والهجرة والاتجار بالبشر تتعدد الزوايا الممكنة بشكل كبير، وهو ما يمنح الصحفي فرصة لتقديم معالجات أكثر عمقًا وتوازنًا.

فقد يركز أحد التقارير على الجوانب القانونية المرتبطة باللجوء أو الهجرة، بينما يتناول تقرير آخر الآثار الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإنسانية للقضية نفسها. ولا توجد زاوية واحدة صحيحة دائمًا، لكن المهم أن تستند المعالجة إلى معلومات دقيقة وأن تعكس مختلف أبعاد القضية دون اختزال أو تبسيط مخل.

لماذا لا ينبغي أن تقتصر التغطية على الأزمات والحوادث فقط؟

تركز بعض وسائل الإعلام على حوادث الغرق أو الضبطيات الأمنية أو عمليات الترحيل باعتبارها أحداثًا مثيرة تجذب اهتمام الجمهور، إلا أن هذه الجوانب لا تمثل سوى جزء من الصورة الكاملة.

فحياة اللاجئين والمهاجرين لا تقتصر على لحظات الأزمات فقط، بل تشمل أيضًا قضايا التعليم والصحة والعمل والاندماج الاجتماعي والتحديات اليومية التي يواجهونها داخل المجتمعات المضيفة، وعندما تنحصر التغطية في الحوادث والأزمات، قد يكوّن الجمهور تصورًا ناقصًا أو مشوهًا عن هذه الفئات.

ما القضايا التي يغفلها الإعلام أحيانًا عند تناول ملفات اللجوء والهجرة؟

رغم الاهتمام المتزايد بقضايا اللجوء والهجرة، لا تزال بعض الموضوعات تحظى بتغطية محدودة مقارنة بأهميتها، **ومن بين هذه الموضوعات أوضاع الأطفال غير المصحوبين، وإمكانية حصول اللاجئين على التعليم والرعاية الصحية، ودور النساء في مجتمعات اللجوء، وتأثير الهجرة على المجتمعات المحلية، وقصص النجاح التي يحققها بعض اللاجئين أو المهاجرين في مجالات مختلفة.**

كما أن التركيز المستمر على الجوانب السلبية قد يحجب عن الجمهور العديد من التجارب الإنسانية المهمة التي تساعد على فهم أكثر توازنًا لهذه القضايا.

كيف يمكن تقديم الجانب الإنساني دون الوقوع في المبالغة أو الاستدرار العاطفي؟

يُعد البعد الإنساني عنصرًا مهمًا في التغطية الإعلامية لقضايا اللجوء والهجرة، لأنه يساعد الجمهور على فهم تأثير السياسات والأحداث على حياة الناس، ومع ذلك فإن تقديم القصص الإنسانية يجب أن يتم بطريقة مهنية تحترم الأشخاص ولا تحول معاناتهم إلى وسيلة لإثارة التعاطف أو جذب الانتباه فقط.

ويتحقق ذلك من خلال التركيز على الوقائع والتجارب الحقيقية، وإعطاء الأشخاص مساحة للتعبير عن أنفسهم، وتجنب المبالغة أو استخدام أوصاف وصور تهدف إلى إثارة الصدمة أكثر من توضيح الحقيقة. فالقصة الإنسانية الجيدة هي التي تنقل تجربة الشخص بصدق وتحافظ في الوقت نفسه على كرامته وخصوصيته.

رابعا: التحقق من المعلومات ومكافحة التضليل

لماذا يمثل التحقق من المعلومات خطوة أساسية في تغطية قضايا اللجوء والهجرة؟

تُعد قضايا اللجوء والهجرة من أكثر الموضوعات عرضة للشائعات والمعلومات غير الدقيقة، خاصة مع الانتشار السريع للمحتوى عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، وكثيرًا ما يتم تداول أرقام أو صور أو روايات فردية على أنها حقائق مؤكدة دون وجود مصادر موثوقة تدعمها.

ولهذا لا يمكن للصحفي أن يكتفي بنقل ما يتداوله الآخرون، بل يجب أن يتعامل مع كل معلومة باعتبارها بحاجة إلى التحقق قبل النشر، فالمعلومات الخاطئة لا تؤدي فقط إلى تضليل الجمهور، بل قد تؤثر أيضًا على النقاشات العامة والسياسات المتعلقة بالهجرة واللجوء، وقد تساهم في نشر الخوف أو الكراهية تجاه فئات معينة.

كما أن الدقة في التحقق تعزز ثقة الجمهور في الوسيلة الإعلامية، وتجعلها مصدرًا موثوقًا للمعلومات في القضايا التي يكثر فيها الجدل والالتباس.

كيف يمكن التحقق من الأرقام والإحصاءات؟

غالبًا ما تشكل الأرقام جزءًا أساسيًا من التغطيات المتعلقة باللجوء والهجرة، سواء تعلق الأمر بأعداد اللاجئين أو المهاجرين أو ضحايا حوادث التهريب والاتجار بالبشر. لكن الرقم في حد ذاته لا يكفي، بل يجب معرفة مصدره وتاريخه والسياق الذي ورد فيه.

فعند التعامل مع أي إحصائية ينبغي على **الصحفي أن يسأل: من أصدر هذا الرقم؟ وهل يستند إلى مصدر رسمي أو جهة متخصصة؟ وهل ما زال حديثًا أم يعود إلى سنوات سابقة؟** كما يُفضل مقارنة البيانات بمصادر أخرى كلما أمكن للتأكد من دقتها.

الصور والفيديوهات تحتاج إلى التحقق أيضا

أصبحت الصور ومقاطع الفيديو من أكثر الأدوات تأثيرًا في تشكيل الرأي العام، لكنها في الوقت نفسه من أكثر الوسائل عرضة للتلاعب أو الاستخدام خارج سياقها الحقيقي، فكثير من المواد المتداولة بشأن اللاجئين أو المهاجرين قد تكون قديمة أو التُقطت في دولة أخرى أو مرتبطة بحدث مختلف تمامًا.

ولهذا يجب على الصحفي التأكد من تاريخ الصورة أو الفيديو ومكان التقاطه والجهة التي نشرته لأول مرة، كما ينبغي الحذر من إعادة نشر المواد المتداولة على الإنترنت لمجرد أنها حققت انتشارًا واسعًا، لأن انتشار المعلومة لا يعني صحتها.

وتزداد أهمية ذلك في أوقات الأزمات والكوارث، حيث تنتشر الصور المضللة بسرعة كبيرة ويصعب أحيانًا تصحيح آثارها بعد تداولها على نطاق واسع.

هل تكفي الشهادات الشخصية لإثبات الوقائع؟

تمثل الشهادات الفردية مصدرًا مهمًا للمعلومات، خاصة في القصص الإنسانية المتعلقة باللجوء والهجرة، لكنها لا تغني عن التحقق من الوقائع، فالشخص قد يروي ما رآه أو عاشه بالفعل، لكنه قد يخطئ في بعض التفاصيل أو يفسر الأحداث من زاويته الخاصة.

ولهذا ينبغي التعامل مع الشهادات باعتبارها جزءًا من القصة وليس القصة كلها فكلما أمكن، يجب مقارنة الروايات الفردية بمصادر أخرى أو بوثائق أو شهادات إضافية تساعد على تكوين صورة أكثر دقة وتوازنًا.

كما ينبغي توضيح ما إذا كانت المعلومات تستند إلى شهادة شخصية أو إلى بيانات موثقة، حتى يتمكن الجمهور من فهم طبيعة المصدر الذي اعتمدت عليه التغطية.

ما أكثر أشكال التضليل شيوعًا في هذه القضايا؟

من أكثر أشكال التضليل **انتشارًا استخدام أرقام غير موثقة، أو نشر صور وفيديوهات خارج سياقها، أو تعميم حالات فردية على مجموعات كاملة من الناس. كما تنتشر أحيانًا روايات غير مؤكدة بشأن الجرائم أو التهديدات الأمنية أو المساعدات المقدمة للاجئين، ويتم تداولها على أنها حقائق رغم غياب الأدلة الداعمة لها.**

وقد يسهم التسرع في النشر أو الرغبة في تحقيق السبق الصحفي في تعزيز هذه المشكلة، لذلك يجب أن يظل التحقق أولوية أساسية حتى في أوقات المنافسة الإعلامية أو الأحداث العاجلة.

خامسا: إجراء المقابلات الصحفية مع اللاجئين والمهاجرين والضحايا

تختلف المقابلات التي تُجرى مع اللاجئين أو المهاجرين أو ضحايا الاتجار بالبشر عن كثير من المقابلات الصحفية الأخرى، لأن الأشخاص الذين تتم مقابلتهم قد يكونون قد مروا بتجارب قاسية أو صادمة، أو ما زالوا يعيشون ظروفًا غير مستقرة قانونيًا أو اجتماعيًا أو نفسيًا.

ولهذا فإن الهدف من المقابلة لا يقتصر على الحصول على المعلومات، بل يشمل أيضًا ضمان عدم إلحاق ضرر بالشخص الذي يشارك تجربته، فبعض الأسئلة أو التفاصيل قد تعيد إليه ذكريات مؤلمة أو تعرضه لمخاطر إذا تم نشرها دون مراعاة للظروف المحيطة به.

ومن هنا تبرز أهمية التعامل مع هذه المقابلات باعتبارها مسؤولية مهنية وأخلاقية تتطلب قدرًا كبيرًا من الاحترام والحساسية الإنسانية.

كيف يستعد الصحفي للمقابلة؟

قبل إجراء أي مقابلة ينبغي أن يحدد الصحفي الهدف منها بوضوح، وأن يسأل نفسه عما إذا كانت المقابلة ضرورية لتحقيق هذا الهدف، كما يجب أن يحرص على شرح طبيعة المقابلة للشخص المعني، وكيف سيتم استخدام المعلومات التي سيدلي بها، وما إذا كانت ستُنشر باسمه الحقيقي أو بصورة تكشف هويته.

ويُفضل كذلك أن يطلع الصحفي مسبقًا على الخلفية القانونية والإنسانية للقضية، حتى يتمكن من طرح أسئلة دقيقة ومناسبة دون الوقوع في أخطاء أو افتراضات غير صحيحة.

كيف ينبغي إدارة المقابلة أثناء الحديث مع الضحايا أو الفئات الهشة؟

تعتمد المقابلة المهنية على بناء الثقة والاحترام المتبادل، ولذلك ينبغي منح الشخص الوقت الكافي للتعبير عن تجربته دون مقاطعة أو ضغط، مع مراعاة حالته النفسية وقدرته على الحديث عن بعض الموضوعات الحساسة.

كما يجب تجنب الأسئلة التي تتسم بالعدائية أو التشكيك غير المبرر، والابتعاد عن الأسلوب الذي يدفع الشخص إلى استرجاع تفاصيل مؤلمة لا تخدم الغرض الصحفي من المقابلة.

وفي بعض الحالات قد يكون من المناسب التوقف عن طرح بعض الأسئلة إذا بدا أن الشخص يشعر بعدم الارتياح أو التأثر الشديد بما يتذكره من أحداث.

سادسا: حماية الخصوصية والبيانات الشخصية

لماذا تُعد الخصوصية من أهم القواعد المهنية في هذه القضايا؟

ترتبط قضايا اللجوء والهجرة والاتجار بالبشر ببيانات ومعلومات شخصية قد يكون الكشف عنها سببًا مباشرًا في تعريض الأفراد للخطر، فاللاجئ أو طالب اللجوء أو ضحية الاتجار بالبشر قد يكون هاربًا من الاضطهاد أو العنف أو الملاحقة، وقد يؤدي نشر بعض المعلومات المتعلقة به إلى الإضرار به أو بأفراد أسرته.

ولهذا لا تقتصر مسؤولية الصحفي على جمع المعلومات ونشرها، بل تمتد إلى التفكير في النتائج المحتملة للكشف عن هذه المعلومات. **فحق الجمهور في المعرفة لا يلغي حق الأفراد في الخصوصية والحماية**، خاصة عندما يكونون من الفئات الأكثر هشاشة وعرضة للمخاطر.

ما البيانات التي يجب التعامل معها بحذر؟

هناك مجموعة من البيانات التي قد تبدو عادية في بعض التغطيات الصحفية، لكنها تصبح شديدة الحساسية في قضايا اللجوء والهجرة. **ومن أمثلتها الأسماء الكاملة، والعناوين، وأرقام الهواتف، وأرقام الوثائق الرسمية، ومعلومات أفراد الأسرة، وأماكن الإقامة أو العمل.**

كما قد تصبح بعض الصور أو المقاطع المصورة وسيلة للتعرف على الأشخاص حتى إذا لم تُذكر أسماؤهم صراحة. ولهذا ينبغي تقييم كل معلومة أو صورة قبل النشر لمعرفة ما إذا كانت قد تكشف هوية الشخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

متى يمكن أن يؤدي النشر إلى الإضرار بالأشخاص؟

قد يؤدي نشر المعلومات إلى نتائج خطيرة في بعض الحالات، مثل كشف هوية شخص يسعى للحصول على الحماية، أو تعريضه للانتقام من جهات أو أفراد في بلده الأصلي، أو التأثير على إجراءات اللجوء أو التحقيقات الجارية.

وقد يمتد الضرر إلى أفراد الأسرة الموجودين داخل الدولة الأصلية أو خارجها، ولذلك يجب التفكير في العواقب المحتملة للنشر قبل اتخاذ قرار استخدام أي معلومة شخصية، حتى لو كانت صحيحة وموثقة.

كيف يوازن الصحفي بين حق الجمهور في المعرفة وحق الأفراد في الخصوصية؟

لا تعني حماية الخصوصية إخفاء الحقائق أو الامتناع عن التغطية الصحفية، وإنما تعني اختيار الطريقة التي تسمح بنشر المعلومات المهمة دون الإضرار بالأشخاص، فقد يكون من الممكن سرد القصة كاملة دون ذكر الاسم الحقيقي أو دون إظهار الوجه أو بعض التفاصيل التي تكشف الهوية، ويجب أن يستند القرار دائمًا إلى تقييم المصلحة العامة من جهة، وحجم الضرر المحتمل من جهة أخرى. وكلما زادت احتمالات الضرر، زادت الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لحماية الشخص المعني.

سابعا: استخدام الصور والفيديو بطريقة مهنية

تمتلك الصور ومقاطع الفيديو قدرة كبيرة على التأثير في مشاعر الجمهور وتشكيل تصوراته حول الأحداث والأشخاص. ففي كثير من الأحيان يتذكر الجمهور الصورة أكثر مما يتذكر النص المكتوب، ولذلك فإن اختيار الصورة المناسبة يُعد جزءًا أساسيًا من المسؤولية المهنية للصحفي.

وفي قضايا اللجوء والهجرة والاتجار بالبشر تزداد أهمية هذا الأمر، لأن الصور قد تُسهم في تعزيز الفهم الإنساني للقضية، لكنها قد تتحول أيضًا إلى وسيلة للوصم أو التشهير أو انتهاك الخصوصية إذا استُخدمت بطريقة غير مناسبة.

ما الصور التي ينبغي تجنبها؟

من الممارسات غير المهنية نشر صور الأطفال بصورة تسمح بالتعرف عليهم دون ضرورة واضحة، أو استخدام صور الضحايا في أوضاع مهينة أو صادمة بهدف جذب الانتباه وزيادة المشاهدات.

كما ينبغي تجنب الصور التي تكرس الصور النمطية أو تختزل الأشخاص في معاناتهم فقط، لأن ذلك قد يؤدي إلى تقديم صورة غير متوازنة عن الواقع.

كيف يمكن استخدام الصور بصورة أكثر مهنية؟

تعتمد الممارسة المهنية على اختيار الصور التي تساعد الجمهور على الفهم دون المساس بكرامة الأشخاص أو حقوقهم، ويمكن أحيانًا استخدام صور عامة للمكان أو الحدث بدلًا من صور تكشف هوية الضحايا، كما يمكن اللجوء إلى تقنيات إخفاء الوجوه أو العلامات المميزة عند الحاجة.

ويجب أن يكون الهدف دائمًا هو نقل الحقيقة باحترام ومسؤولية، وليس مجرد إثارة المشاعر أو تحقيق الانتشار.

ثامنا: تجنب الصور النمطية وخطاب الكراهية

ما أمثلة الصور النمطية الشائعة؟

من الأمثلة المتكررة الاعتقاد بأن جميع اللاجئين فقراء أو عاجزون، أو أن جميع المهاجرين يمثلون عبئًا على المجتمعات المستقبلة، أو أن كل من يعبر الحدود بصورة غير نظامية يشكل تهديدًا أمنيًا.

كما قد يتم تصوير جميع اللاجئين باعتبارهم ضحايا دائمين لا يمتلكون أي قدرة على التكيف أو النجاح، رغم أن الواقع يظهر تنوعًا كبيرًا في خلفياتهم وتجاربهم وظروفهم.

لماذا تمثل هذه الصور مشكلة مهنية؟

تكمن المشكلة في أن هذه التصورات لا تستند إلى حقائق دقيقة، بل إلى تعميمات قد تؤدي إلى نشر التحيز أو التمييز أو الكراهية. وعندما تتكرر هذه الرسائل في وسائل الإعلام فإنها تؤثر في الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى هذه الفئات.

ولهذا فإن من واجب الصحفي تقديم صورة أكثر توازنًا تعكس التنوع والاختلاف داخل المجتمعات التي يتناولها في تغطيته.

كيف يمكن للصحفي تجنب الوقوع في التعميم؟

يمكن تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على المعلومات والوقائع بدلًا من الأحكام المسبقة، والبحث عن مصادر متنوعة، وتقديم قصص متعددة الزوايا، وعدم اختزال الأشخاص في صفة واحدة مرتبطة بوضعهم القانوني أو الإنساني.

كما ينبغي الانتباه إلى اللغة المستخدمة في العناوين والمتون الصحفية، لأن بعض الكلمات والتعبيرات قد تحمل دلالات سلبية تؤثر في الجمهور حتى دون قصد.

تاسعا: التغطية الإعلامية أثناء الأزمات والحوادث الكبرى

لماذا تزداد صعوبة التغطية الإعلامية أثناء الأزمات؟

الأزمات والحوادث الكبرى من أكثر المواقف التي تختبر مهنية الصحفي وقدرته على التوازن بين السرعة والدقة، ففي حالات غرق مراكب الهجرة غير الشرعية، أو النزوح الجماعي بسبب النزاعات والكوارث، أو الكشف عن شبكات الاتجار بالبشر، يتزايد طلب الجمهور على المعلومات بشكل فوري، وتتصاعد المنافسة بين وسائل الإعلام لنشر الأخبار أولًا.

لكن المشكلة أن المعلومات في الساعات الأولى للأزمات تكون غالبًا غير مكتملة أو متغيرة، وقد تصدر تقديرات متباينة للأعداد أو الوقائع، وهنا يصبح التسرع في النشر أحد أكبر مصادر الأخطاء المهنية التي قد تؤدي إلى تضليل الجمهور أو الإضرار بالضحايا وأسرهم.

ما المخاطر المهنية الأكثر شيوعًا أثناء تغطية الأزمات؟

من أبرز المخاطر التي تواجه الصحفي خلال هذه التغطيات الاعتماد على معلومات غير مؤكدة أو نشر أرقام أولية باعتبارها حقائق نهائية. كما قد يتم تداول صور أو مقاطع فيديو لا علاقة لها بالحادث محل التغطية، أو يتم الاعتماد على روايات فردية دون التحقق منها.

وفي بعض الحالات يؤدي السباق الإعلامي إلى الكشف عن أسماء الضحايا أو نشر صورهم قبل إخطار أسرهم رسميًا، وهو ما يمثل مخالفة للمعايير المهنية والإنسانية.

ولهذا يجب التعامل مع المعلومات الأولية بحذر شديد، مع توضيح ما إذا كانت البيانات مؤكدة أو ما تزال قيد التحقق.

كيف يمكن تحقيق التوازن بين السرعة والدقة؟

لا يعني الالتزام بالدقة تأخير النشر إلى ما لا نهاية، كما لا تعني السرعة التخلي عن قواعد التحقق، والممارسة المهنية السليمة تقوم على نشر المعلومات المؤكدة فقط، مع تحديث التغطية كلما توفرت معلومات جديدة من مصادر موثوقة.

كما ينبغي توضيح حدود المعرفة المتاحة في **اللحظة** الراهنة، والتمييز بين الوقائع المؤكدة والتقديرات أو المعلومات الأولية، فالجمهور يتقبل أن تكون بعض التفاصيل غير مكتملة في بداية الأزمة، لكنه لا يتقبل أن يتم تضليله بمعلومات خاطئة.

كيف يجب التعامل مع الضحايا وأسرهم أثناء التغطية؟

تتطلب التغطية المهنية احترام مشاعر الضحايا وذويهم، وعدم تحويل معاناتهم إلى مادة للإثارة الإعلامية، ولذلك ينبغي تجنب الملاحقة غير المبررة لأسر الضحايا أو الضغط عليهم لإجراء مقابلات في لحظات الصدمة والحزن.

كما يجب الامتناع عن نشر الصور الصادمة أو التفاصيل التي تمس كرامة الأشخاص، والتركيز بدلًا من ذلك على تقديم المعلومات الأساسية والسياق العام للحادث وأسبابه ونتائجه.